التصدى للمتهربين من الضرائب ومن يساندونهم.. كيف ؟!

سلطان محمود

هذه رسالة مفتوحة إلى وزراء المالية والداخلية والصحة والنائب العام . لا نقدم تفاصيل محاولة قتل مأمور ضرائب . . إنما نناقش قضية كيفية التصدى للمتهربين من الضرائب ومن يساندونهم .

قبل أن نقدم الرسالة المفتوحة . نروى تفاصيل ما حدث فى ميناء البصل .

حدث أنه فى يوم ١٢ أبريل الحالى أن توجه سعيد حسن فودة مأمور الضرائب بوحدة الحصر المركزى ، وزميله متولى عبد الرازق ، إلى منطقة ميا البصل ، لحصر المنقولين من التجار المستجدين الذين وردت أسمائهم فى كشوف خطة الحصر بمصلحة الضرائب . .

ذهبا إلى تاجر مخلفات سفن فى حى الوردبان اسمه (م . أ . أ .) . استفسرا عن بطاقته الضريبية فقرر عدم وجودها لديه . ودار بينهما حوار انتهى بأن ضرب التاجر ، مأمور الضرائب علقة ساخنة . وحاول تمزيق جسده بمطواة . ثم جرى خلف زميله مأمور الضرائب متولى عبد الرازق وأطلق عليه رصاصتين من مسدسه . لكن لم يصبه .

جرى المأمور إلى نقطة شرطة الوردبان وأبلغ رئيسها بالواقعة . لكن رئيس النقطة رفض الانتقال إلى مكان الجريمة .

أسرع بعض أقارب المأمور المصاب بنقله إلى قسم شرطة ميناء البصل ، لتحرير محضر بالواقعة . وتولى ضابط شرطة برتبة رائد تحرير المحضر ، وأحال المأمور المصاب إلى المستشفى . لكنه لم يثبت واقعة إطلاق الأعيرة النارية على المأمور الثانى .

انتقل المأمور المصاب إلى المستشفى الجامعى . ورغم أن دمه سايح ويغطى وجهه ، فإن ضابط الشرطة بحوادث المستشفى أصر على الاستماع إلى أقواله أولا . ثم قام الطبيب بالكشف عليه . ورغم أن المأمور بناء على التقرير الطبى المقيد برقم ٧٢٣١ - كان مصابا بجروح نافذة فى الوجه والحبة والكتف والظهر ، مما أدى إلى إجراء تسع عشرة غرزة له .

فإن الطبيب لم يثبت مدة العلاج اللازمة . بل قرر خروج المصاب من المستشفى فى اليوم التالى مباشرة .

اضطر زملاء المأمور إلى إدخاله مستشفى التأمين الصحى حتى يمكن استكمال علاج إصاباته . ومازال على سريره تحت العلاج ، حتى كتابة هذه السطور .

استدعت الشرطة تاجر مخلفات السفن المتهم ، وقام ضابط آخر هو الرائد سعد محمود حسان بالتحقيق معه ، فى حضور محاميه ، أنكر التاجر واقعة الاعتداء على المأمور . بل أنكر أنه كان موجودا فى مكتبه لحظة الحادث . وقال إنه كان فى البحر ، ينتظر دوره فى الحصول على مخلفات إحدى السفن .

ليس هذا فقط ، بل قال إن المأمور المصاب طلب منه رشوة مبلغا من المال ، مقابل تسهيل تهربه من دفع الضرائب .

استمعت نيابة ميا البصل إلى أقوال التاجر . فكرر المتهم انكاره لواقعة محاولة قتل المأمور . وكرر الادعاء بأن المأمور سبق له طلب الرشوة . وأضاف أن المأمور يتحرش به لأنه من جيرانه فى نفس الحى !

وجهت النيابة تهمة التعدى بالسب والضرب وإحداث الجروح والإصابات إلى مأمور الضرائب أثناء تأديته لوظيفته وبسببها . وقررت إحالته إلى محكمة الجنح . وأخلت سبيله بضمان مالى قيمته ثلاثون جنيها .

استمعت النيابة إلى أقوال المتهم . ولم تستمع إلى أقوال المجنى عليه المصاب .

اهتز جميع مأمورى الضرائب بالإسكندرية بعنف . أحسوا أنهم لن يتمكنوا من تأدية واجبات وظيفتهم . إن زميلهم كاد يفقد حياته لمجرد أنه سأل أحد التجار عن بطاقته الضريبية ، ورغم هذا لقى إهمالا شديدا فى نقطة الشرطة والمستشفى . . حتى النيابة لم تستمع إلى أقواله . حرروا مذكرة وقع عليها ٣٦١ مأمورا ومأمورة ضرائب ، ورفعوها إلى جميع المسئولين .

قدم مأمورو الضرائب مذكرة إلى المستشار عبد المنعم النيال المحامى العام الأول لنيابات الإسكندرية ، طالبوا بالاستماع إلى وجهة نظر زميلهم المجنى عليه . وإثبات واقعة إطلاق الرصاص على المأمور الثانى . وتعديل الاتهام من جنحة إلى جناية تطبيقا لقانون العقوبات .

اهتم المستشار عبد المنعم النيال المحامى العام الأول بالواقعة . وقام بالاطلاع بنفسه على محضر الشرطة والنيابة ، وأمر على الفور بإعادة التحقيق ، وأسنده إلى عاطف عبد السميع وكيل أول نيابة الإسكندرية الكلية . . ومازال التحقيق مستمرا .

هذا ما حدث فى ميا البصل . وإذا كان الدفاع عن موظف عام يؤدى واجبا أمر جدير بالاهتمام . فإنه ليس فقط هو هدفنا من كتابة تفاصيل ما حدث . إنما نريد أن نناقش المتهربين من دفع الضرائب . وكيفية التصدى لهم . ولبعض من قد يساندهم . أو يقال إنه كذلك . .

وهذه الرسالة إلى وزير الداخلية

لماذا لم ينتقل رئيس نقطة الوردبان إلى مكان الحادث فور إبلاغه به ؟ ولماذا لم يثبت محضر شرطة ميا البصل واقعة إطلاق الرصاص والتحقيق والتحرى عنها ؟ إذا كان مأمور الضرائب صادقا فلماذا لم تثبت ؟

وبالتالى تجب مساءلة محرر المحضر . وإذا كان مخالطا يثبت هذا أيضا وتتم مساءلة مأمور الضرائب .

الرسالة الثانية إلى وزير الصحة ورئيس جامعة الإسكندرية المسئولين عن المستشفى الجامعى . لماذا لم يثبت الطبيب مدة العلاج ؟ وكيف أمر بمغادرته المستشفى فى حين أن مستشفى آخر يتبع وزارة الصحة صرح بدخول المصاب ومازال يرقد به حتى الآن ؟

الرسالة الثالثة إلى النائب العام .

هل تسمح تعليمات النيابة بأن يكتفى باستماع أقوال المتهم ولايستمع إلى أقوال المجنى عليه ؟ وهل الاعتداء على موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته وبسببها وإحداث مثل هذه الإصابات به جنحة أو جناية ؟

أما الرسالة الأخيرة فهى إلى وزير المالية :

د . جمال الناظر وزير التعاون الاقتصادى
د . حامد السايح وزير الاقتصاد
د . ممدوح جبر وزير الصحة .

المستشار صلاح الرشيدى النائب العام

ماهى الاجراءات التى اتخذها لحماية موظفيه الذين تطالبهم الوزارة بتحقيق معدلات مرتفعة من الإيراد لحصيلة الدولة ؟

وهل تضمن مشروع القانون الجديد للضرائب ماتطالب به رجال الضرائب من توفير الحصانة لهم ؟

كانت آخر مرة طالبوا فيها بهذه الحصانة فى المؤتمر الضريبى الأول لجامعة الإسكندرية . وقد وصل الأمر إلى حد الخلاف الحاد بينهم وبين المسئولين عن المؤتمر . وهو خلاف كاد يصل إلى حد التشابك بالأيدى . ولم أفهم يومها سر حرصهم واستماتتهم من أجل أن تتضمن التوصيات توصية بمنحهم حصانة أثناء عملهم .

والآن فقط تأكد لى أنهم محقون . . ولاتطالب بالحصانة القانونية فقط التى تمنع طلب القبض عليهم أو التحقيق معهم إلا وفقا لإجراءات قانونية خاصة بل لابد من توفير الحماية الأمنية المناسبة . إن مفتش التحرير عادة تصاحبه قوة من رجال الشرطة . ورغم هذا يتعرضون لمضايقات . ولهم أنه لا تمكن المقارنة بين تحرير مخالفة تموينية وبين حصر وربط ضرائب على محل كبير منهوب .

إذا كنا نطالب رجال الضرائب بتحقيق هذه المعدلات والإيرادات الضخمة لخزانة الدولة فلابد من توفير الحماية لهم . كيف يستطيع مأمور ضرائب صغير أن يتصدى لعمول من كبار التجار المتهربين دون أن يخشى على نفسه .

هذا النوع من المتهربين لايتورع عن عمل أى شئ أبسط ما يقوم به فى حالة إصرار المأمور على تأدية واجبه الادعاء بأن المأمور يساومه أو يطلب منه رشوه .

وأيضا يجب النص على عدم جواز نقل المأمور من عمله إلا بعد تحقيق عادل حتى لايظل قرار النقل إلى مكان ناء سيفا يشل حركة المأمور ويرهبه . .

●● بقى تساؤل هام وصريح بدون حساسية أو مجاملة هل حقا أن السبب فى تعطيل الإجراءات فى جريمة مينا البصل هو تدخل أحد أعضاء مجلس الشعب من نواب الإسكندرية وهو من كبار التجار أيضا ؟

تطلب شهادة الدكتور عطيل أمين الحزب الوطنى بالمحافظة . وهل حقا أنه عندما اتصل بهذا العضو . رد عليه بأن الوزير تكلم معه تليفونيا وطلب منه عقد مصالحه بين مأمور الضرائب والتاجر .

أما حكاية التجار المتهربين من الضرائب فهذا موضوع تحقيقات قادمة إن شاء الله . .

تم إعداد مذكرة باقتراحات بعض شركات الاستثمار لعرضها على الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والدكتور جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى . تضمنت المذكرة اقتراحات بتخفيض اسعار البترول والكهرباء . حيث إن شركات الاستثمار تحصل عليها بأسعار مرتفعة عن أسعار أوربا مما يرفع التكلفة لدرجة تؤثر على إمكانية التصدى أو المنافسة .

كما طالبت بتخفيض الرسوم الجمركية على الخامات المستوردة خاصة أن الدولة تعفى الإنتاج التام الصنع المستورد لبعض الجهات من الرسوم الجمركية .

وقالت المذكرة إن شركات الاستثمار أعدت دراسات الجدوى الخاصة بمشروعاتها على ضوء قانون الاستثمار الذى نص فى المادة ٢٦ على إعفاء السوق الدولية لرأس المال الوارد عند استثماره فى الداخل

أى أن الدراسات تمت على أساس سعر المواد ومنها الوقود . على أساس السعر السائد فى السوق المصرية . . . لا أسعار السوق العالمية .

وارتفاع أسعار الوقود سيؤدى إلى ارتفاع التكلفة وبالتالى ارتفاع أسعار المنتجات . فى الوقت الذى تسعى فيه الدولة إلى المحافظة على مستوى الأسعار .

وتساءلت المذكرة من الذى يتحمل فرق الأسعار ؟ وأضافت بأن شركات الاستثمار خارج المناطق الحرة تحصل على ميزة واحدة فقط هى الإعفاء من سداد الضرائب لمدة خمس سنوات . أما أقسى ما تعرضت له الشركات فهو أن شركات البترول والكهرباء تطالب بسداد قيمة الوقود بالأسعار الجديدة بأثر رجعى منذ تاريخ التعامل معها .

بنك مصر

الحائز على درع التفوق الإدارى لعام ١٩٨٠

نظام توفير الإسكان

● يقتحم مشكلة الإسكان
● نظام جديد يتيح لعملاء البنك تملك المسكن المناسب .
● ينمى مدخراتك .. ويمنحك فرصة الاقتراض لشراء المسكن

بجميع فروع بنك مصر

دفتر توفير الإسكان

مساهمة فعالة من بنك مصر فى حل مشكلة الإسكان بتمليك عملائه مسكنا خاصا لهم أو لذويهم بإقراضهم باقى ثمن المسكن واسترداد قيمة القرض على أقساط شهرية تصل إلى ١٥ سنة لتتناسب مع دخل العميل .

● يفتح دفتر توفير الإسكان بمبلغ ١٠٠ جنيه مصرى ، وكل إيداع لايقل عن ١٠ جنيهات ويزود حتى يصل دائنو المشترك الحد الذى يسمح له باقتراض المبلغ المناسب لشراء المسكن .
● يمكن للمشترك اقتراض نصف أو ثلثى قيمة المسكن بحد أقصى ٢٠٠٠٠ ألف جنيه مصرى .
● يحصل العميل على عائد لودائعه بسعر ٧٪ صافى سنويا .
● يمكن فتح دفتر إسكان مشترك للزوج والزوجة والأبناء
● يتولى البنك إتمام إجراءات الشراء وسداد الثمن للملاك الأصليين للعقار .

بنك مصر أول بنك يبتكر أنظمة تناسب كل فرد